Issue 5890 Wednesday 22/11/2017
الزمان – السنة العشرون العدد 5890 الاربعاء 3 من ربيع الاول 1439 هـ 22 من تشرين الثاني (نوفمبر) 2017م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/20. UK

ضياع الإسلام السياسي

ادهم ابراهيم
بغداد

لعل من اهم اسباب فشل الاسلام السياسي هو عدم تكيفه مع الواقع الحضاري والتكنولوجي اذي يعيشه العالم اليوم وبقيت ممارساته السياسية على وفق النظريات الجامدة للتراث الديني المتخلف خوفا من اتهامه بالخروج عن ثوابت الفقه الاسلامي . ولذلك نجد ان هناك من يتحدث عن الاسلام المعتدل ، او تطوير الفكر السياسي الاسلامي ليواكب الاسس الحضارية والتكنولوجية للدولة المعاصرة . وهذا ما اثار حفيظة الرئيس التركي اردوغان الذي ادعى عدم وجود اسلام معتدل وقوله ان الاسلام واحد . ويبدو لاول وهلة ان هذا الراي مجانب للصواب ولكن الحقيقة ان الاسلام السياسي هو اسلام الواحد رغم الاختلاف الظاهري بينهم . اما الاسلام كدين وموقف شخصي فان هناك اسلام معتدل واسلام متشدد ولذلك نجد اشخاصا متطرفين او سلفيين وادعوهم بالمسلمين الارثذوكس . في حين ان هناك مسلمين منفتحين على كل الاديان والافكار ومستندين الى العقيدة السمحاء . وهذه الاتجاهات ليست وليدة اليوم . . فقد شهدنا عبر التاريخ حركات متشددة مثل الخوارج واطروحات ابن تيمية وهناك نظريات تعتمد على الانفتاح على الحضارات والفلسفات العالمية . وهي حركات تستند على الحوار والعقل مثل المعتزلة.

اسس جامدة

ومن هذا المنطلق فان الاسلام السياسي لكل المذاهب يعتمد على الاسس الجامدة والتراث المتزمت على مر التاريخ . وهو يعتقد بان النجاح الذي حققته الدولة الاموية او العباسية او العثمانية يمكن تكراره بنفس المنهج والاطر الفكرية ويغيب عنهم ان النظريات الحديثة في بناء الدولة تختلف جوهريا عما كان سائدا آنذاك . وهم يحاولون ايجاد الحلول للمشاكل العصرية من اطروحات الماضي ومن الفقهاء المتزمتين . وهم في هذا النهج لايختلف احدهم عن الآخر سوى بالتمظهر وفي الاطروحات الشكلية وهم يعتقدون جميعهم بان الديموقراطية مثلا هي اسلوب للصعود الى السلطة والاستحواذ عليها ، لانهم لايؤمنون بالتداول السلمي للسلطة عن طريق صناديق الاقتراع . وهم لايؤمنون كذلك بسلطة المجتمع المدني ولا بالنقد والنقد الذاتي بل يرون كل هذه الوسائل من الانماط الاوروبية المسيحية المنافية للاسلام .

منطلقات نظرية

اذا نظرت الى الاسلام السياسي في تركيا وايران والسعودية وغيرها من الانظمة الاسلامية او شبه الاسلامية تجدها من حيث الاسس والمنطلقات النظرية لاتختلف عن الاسس التي تبناها داعش او ماسمي بالدولة الاسلامية في العراق والشام . ولكنها تختلف في اسلوب التطبيق ، حيث ان هذه الانظمة تتدرج في التنفيذ بعكس داعش التي طبقت الاسلوب الاسلاموي المبني على التراث الفقهي المتحجر والمتخلف الذي تمسك بالظواهر والشكليات ، واهمل المقاصد الروحية والاخلاقية التي نادى بها الاسلام . وكذلك حال الانظمة المستندة على الاسلام السياسي . فهذه الانظمة الاسلامية لاتعترف بالحدود الوطنية للدول . وقد قال احد قيادي الاخوان المسلمين ابان حكم مرسي في مصر اننا نفضل حاكما اندنوسيا على الحاكم القبطي المصري لحكم مصر . وكذلك ولاية الفقيه في ايران تعتبر المرشد الاسلامي في ايران هو الولي الفقيه لكل المسلمين بغض النظر عن مذاهبهم او اوطانهم في عموم العالم الاسلامي . ولذلك تحاول تصدير الثورة الاسلامية الايرانية الى كل الدول الاسلامية ابتداء من العراق وسوريا ولبنان واليمن والخليج الى ماليزيا وافريقيا . وكذلك نظام الحكم الاردوغاني في تركيا لايعترف باي حقوق قومية داخل وخارج تركيا ويتدخل بكل الطرق بما فيها العسكرية في العراق وفي سوريا ويحاول بالتعاون مع قطر تطبيق النموذج الاخواني التركي على الدول المحيطة وخصوصا في سوريا حيث تم استغلال تمرد الشعب السوري وصبغوه بالصبغة الاسلاموية .

توجه اسلاموي

ان المرحلة الاولى لكل توجه اسلاموي سياسي هو الوصول الى السلطة باي طريقة كانت . ثم بعد ذلك يعدلون الدستور ليضمنوا بقاءهم في السلطة الى اجل غير مسمى . ويسترون تحت مفاهيم ديمقراطية شكلية حتى يظهرون بمظهر مدني متحضر وينفون عنهم التسلط الاوتوقراطي المتفرد في الحكم . وفي مرحلة لاحقة يؤكدون على حماية المرأة وحرصهم على حمايتها من خلال الحجاب ثم النقاب ثم ملازمة البيت لرعاية الاسرة . . اما الرجل فمن واجبه العمل لتوفير لقمة الخبز لزوجته واولاده . . ثم يصدرون قوانين الاحوال الشخصية لتثبيت النظام الاجتماعي الذي هو امتداد لتكريس السلطة السياسية والاستبداد . ونرى في تركيا محاولات عديدة لتعديل قوانين الاحوال الشخصية ومنها على سبيل المثال زواج المغتصب للمرأة التي اغتصبها كمرحلة اولى لقوانين اجتماعية حازمة . وكذلك في العراق جرت محاولات عديدة لاصدار قانون يجيز الزواج من القاصرات بحجة تطبيق الشريعة الاسلامية . وفسح المجال لتطبيق قوانين شرعية لكل طائفة على حدة ، في محاولة لشق المجتمع وقتل روح المواطنة والوطن .وهم في كل ذلك لايختلفون عن الدواعش في اغتصاب القاصرات تحت مسمى الجواري او السبايا والعمل على الحط من مكانة المرأة ، واعتبارها مجرد جسد لتوفير الجنس للرجل . وبعدها ياتي تقييد المجتمع بحجة المحافظة على الآداب الاسلامية من خلال غلق النوادي والمنظمات الاجتماعية . ثم تحريم الموسيقى والغناء . ومن ثم كل اشكال الفنون التشكيلية او المسرحية . على اعتبارها انها من وساوس الشيطان وفيها مفسدة وشرك . ثم يصدرون قوانين لتكميم الافواه عن طريق تكفير كل من يتعرض للحاكم الذي يمثل ظل الله في الارض وحسب الاجتهادات التي ما انزل الله بها من سلطان ، وتحريم الخروج على الحاكم الذي تم انتخابه بالديموقراطية المزورة او المشوهة او بالمبايعة الشكلية من العائلة او من الجوق المصاحب للحاكم او الملك وفي كل الاحوال ينكرون الاخر المختلف عنهم ويكفرونه لتسهل محاسبته وتصفيته بشتى الوسائل والسبل . سواء عن طريق الذبح كما يفعل الدواعش او قطع الرأس بالسيف او تنفيذ احكام الاعدام التي تتجاوز الحدود الطبيعية في العالم . او هدر دمه كما فعلوا مع كثير من الكتاب والفنانين والشعراء فهل بعد كل هذا تعتقدون بان الاسلام السياسي يختلف عن الدواعش . انها عبارات استهجان شكلية هذه التي يوصمون بها الدواعش ليبعدوا عنهم هذه التهم والجرائم التي يقترفونها بحق الانسانية تحت لافتة الاسلام السياسي او تطبيق مبادئ الشريعة التي وضعوا اسسها هم واشباههم على مر التاريخ بحجة المحافظة على بيضة الاسلام .

ولم نجن منها سوى الخيبة والتخلف والانحطاط في كل مرافق الحياة الاجتماعية و الصناعية و الاجتماعية او العلمية . ناهيك عن الفنون والابداع الانساني المتحضر . واذا ماعترض احدهم فانهم يوصموه بالتبعية للحضارة الغربية او المسيحية الاوروبية . او يتهموه بالحداثة التي لايعرف عنها شيئا . وكانهم رواد الحداثة والحضارة . انهم يعانون من انفصام الشخصية حتى اولئك الذين يدعون الثقافة والتمدن في الظاهر وهم يمارسون اسوء العادات وابشع الاعمال في الباطن .

لقد اختزلوا الاسلام بالسياسة . فاضاعوا الاسلام والسياسة.

العلاقة بين الدولة والمجتمع

منى حيدر الطائي
بغداد

يوفر البنك الدولي نموذجاً للمساءلة الاجتماعية بين المسؤول الرئيس والممثل . بحيث يربط المواطنين بالسياسيين وواضعي السياسات بمقدمي الخدمات ، ومقدمي الخدمات بالمواطنين البنك الدولي ، 87 :2004 وتشكل الصلة المباشرة لتقديم الخدمات بين المواطنين أو المستفيدين ، ومقدمي الخدمات مساراً قصيراً للمساءلة ، جهات فاعلة حكومية تستخدم أنظمة تنظيمية وإشرافية وإدارية للإشارة إلى مقدمي الخدمات ومراقبتهم ، كما تعتمد فعالية الروابط بين الجهات الفاعلة على مدى تلاقي وتقارب مطالب وإهتمامات المواطنين والعاملين الحكومة ومقدمي الخدمات .

ومن بين النقاشات المنشورة والمتعلقة بالمساءلة الاجتماعية تلك التي تركز على كيفية عمل السياق في تحديد جهات الطلب والعرض للمساءلة من أجل تحقيق أو عدم تحقيق التقارب والمواءمة بين المواطن ومقدمي الخدمات راجع O Meally، 2013علاووة على ذلك يقدم المحللون والممارسون وجهات نظر متباينة حول كيفية تأثير السياق المحيط على إمكانية المساءلة الاجتماعية للمساهمة في تحقيق فعالية تقديم الخدمات ، وتحسين نوعية الحوكمة والديمقراطية ، وزيادة مشاركة المواطنين في صياغة القرارات والسياسات العامة Anuradha Joshi، 23: 2014 ، وسنتناول كل من العومل ذات الصلة بالطلب ، والعوامل المرتبطة بالعرض وكما يلي :

أولاً/ عوامل الطلب

غالباً ما تخفق المفاهيم المثالية لقوة الطلب في إدراك الطبيعة المعقدة والمختلفة للمجتمع المدني ، تنوع الحوافز التي تؤثر على المشاركة المواطنين والحدود التي يضعونها لزيادة آراء واصوات المواطنين أنظر David Booth، : 2012 في ورقته البحثية " التنمية بوصفها مشكلة نشاط تصحيحي- تحديد التحديات الحقيقية للحوكمة الأفريقية " ، فعلى سبيل المثال من غير المرجح أن تشارك المجموعات التي تتمتع بأمكانية وصول امتيازي لموارد الدولة في مشكالات الفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع ، ومنها المساءلة بشأن تقديم الخدمات بل وقد تعترض على طلب هذه الفئات المتعلق بأجراء المساءلة وتقييم أداء المنظمات الحكومية ومسؤوليها . وهنا تتحول المشكلة من مشكلة محضة بين المواطن والعاملين في الحكومة إلى مشكلة تواجه عملية المساءلة الاجتماعية ذاتها وهي مشكلة العمل الجماعي بمعنى الكيفية الي بموجبها يمكن تحشيد المواطنين غير الفاعلين حول الاهتمامات والمصالح للتعبير عن المطالب للجهات الفاعلة بالدولة العاملين بالمنظمات الحكومية هنا يوصي لي Tae-ku Lee، 11 :2011 – 23، في ورقته المقدمة للبنك الدولي " استحالة تحشيد الرأي العام" بتحديد أي فئة من الجمهور ينبغي حشدها وتمييزها بين الجمهور العام من إحدى الجهات بسلسلة متصلة مع المشاركين الفاعلين بصورة كبيرة من جهة أخرى ، وفيما بين المشاركين المختارين بصورة ذاتية و/أو المجموعات المجندة صراحة ، و/أو المنظمات المدنية المهنية وقد تكون هذه الجماهير المتنوعة إما أهدافاً لإجراءات المساءة الاجتماعية أو المشاركين في المساءلة الاجتماعية ، مثل إجراء تقييمات بطاقة الأداء المجتمعي أو المشاركة في المظاهرات ، حيث تسهم الجماهير المحتشدة بشكل مباشر في التمكين وتحسين أهداف المساءلة الاجتماعية ، لتقديم الخدمات من خلال مطلح ماكجي وجافينتا "2011، سياسة المساءلة "

وهنا يمكن القول أن الحشد من أجل العمل الجماعي يعتمد على قدرة المواطنين ومدى أستعدادهم لمواصلة المساءلة الاجتماعية وتشمل المتطلبات : المهارات التنظيمية والإدارية ، والقدرة على جذب الموارد ، والمهارات الفنية ، والمعرفة ذات الصلة الكافية للقيام بأداء فعال وكذلك القدرة على بناء التحالفات والمحافظة على الدعم ، والقدرة على التكيف والتجديد الذاتي ، والقدرة على بناء استراتيجيات طويلة المدى يشترك فيها العديد من الجهات الفاعلة للمزيد راجع O Meally، 2013.

ثانياً/ عوامل مرتبطة بالعرض

تؤثر الهياكل والعمليات المرتبطة بالمساءلة المتمركزة حول الدولة على إيجاد حوافز لمشاركة المواطنين وتتصل مباشرة بإمكانية تحقيق أهداف إدارة المساءلة الاجتماعية ففي العديد من البلدان النامية هناك مجموعة من نقاط الضعف المعترف بها تقيد قدرة الدولة على توفير مستويات الأداء المقبولة منها : محدودية الموارد والامكانات المتاحة ، وجود أنظمة خدمات ضعيفة ، نظام أجور وحوافز منخفض ، سوء الممارسات الإدارية ، سوء أنظمة الرقابة والأشراف ، شيوع مظاهر الفساد المالي والإداري ، الهيمنة السياسية على أنشطة وبرامج المنظمات انظر Jeremy Holland، 96: 2012 – 181في ورقته البحثية " تعزيز الحوكمة لتسليم خدمة اجتماعية شاملة " المنشورة في Public Man-agement Reviewكل ذلك يحد من فعالية طريق المساءلة الطويل ، وزيادة الطلب على المساءلة الاجتماعية وفي الحالات التي تسفر فيها تقييمات مستويات تقديم الخدمات عن نقاط الضعف هذه نجدها تقترب من عدم الوجود والإهمال السياسي المستمر ومع ذلك قد تكون توقعات المواطنين منخفضة كثيراً بحيث تصل إلى أن تكون فكرة محاسبة الجهات الفاعلة العامة مستحيلة .

وتتطلب المساءلة حول تقديم الخدمات من جهة العرض قدرات مؤسسية كافية كما تحتاج المؤسسات المنفذة أنظمة مالية ، أيضاً يجب أن تكون قادرة على تنفيذ البرمجة وتتبع الأنشطة والخدمات المقدمة وتنفيذ تقييمات ورصد الأداء والأبلاغ عن المسؤولين والاهتمام بمدخلات مستخدمي الخدمات من أراء ومقترحات وشكاوى ، ويستند المسار الطويل للمساءلة على توافر ما يلي :

1- نظام انتخابي يربط احتياجات المواطنين وتفضيلاتهم بالسياسيين .

2- عملية تشريعية تستجيب لتلك الاحتياجات من خلال خيارات السياسة والميزانية والأشراف على المؤسسات والهيئات التنفيذية

3- تحتاج الجهات الحكومية الفاعلة أيضاً إلى وعلى جميع المستويات إلى أنظمة فعالة وآليات للتواصل لتوفير المعلومات بشأن الخدمات والحقوق االقانونية والمسؤوليات للمواطنين

4- كما تحتاج مؤسسات المراجعة والتدقيق والمحاكم إلى موارد وقدرات على تطبيق وإنفاذ القوانين واللوائح فضلاً عن الحماية من التدخل السياسي .

وحين يشوب عمل المسار الطويل للمساءلة الرسمية للحكومة عيوب وأخطاء ، تظهر الحاجة إلى أهمية الأخذ بمفهوم المساءلة الاجتماعية كون الانفتاح النسبي لنظم الحكم الديمقراطي وما يصاحبه من أحكام قانونية داعمة للحقوق والحريات الاساسية في حق المواطن بالحصول على المعلومات وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والمنظمات المدنية بما يعزز المساءلة الاجتماعية ويحقق أهدافها التي سبق الإشارة اليها سابقاً ومع ذلك يرى المختصون في المجال العام أنه لا للمشاركة المجتمعية أن تؤدي إلى مزيد من المساءلة الاجتماعية بدون توافر

- دعم سياسي محلي لمثل هذه المشاركة .

- ضوابط مفروضة من مستويات أعلى في الحكومة .

هذه العوامل ضرورية لإنشاء بنية مواتية للمساءلة الاجتماعية حيث يمكن للامركزية تزيز المساءلة الاجتماعية وتجنب الخطورة المتمثلة في هيمنة انخب المحلية على الحكومات اللامركزية مما يؤدي إلى اهتمام محدود بتقديم الخدمات لكافة المواطنين على قدم المساواة .

حرب الشائعات في العراق بعد 2003 (2)

جاسم محمد شبيب العيسى
السويد

الذي يجري في العراق منذ عام 2003 وحتى الان يعد من اخطر مراحل التحول السياسي التي مر به فبعد ان كان تحت نظام الحزب والرجل الواحد يشهد الان نظاماً اخر حددته المادة الأولى من الدستور العراقي الصادر عام 2005م وهي (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي) وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق، ويشهد أيضا احداثاً سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية وعسكرية كان للشائعات دور كبير في توجيه مسار الكثير من الاحداث فيها، وكان لتطور استخدام الانترنت وتزايد المواقع الالكترونية ودخول الاعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي ان دفعت العديد من الافراد والجماعات والمؤسسات الى ان تمارس صناعة الشائعات وبثها تحقيقا لأهدافها في المجالات كافة، ويمكن ان نرسم خارطة للجهات التي ماست وما زالت تمارس دورا كبيرا في بث الشائعات داخل المجتمع العراقي من المؤسسات الإعلامية والالكترونية وبشكل بسيط كالاتي :

1- وفي بداية الامر وتحديدا بعد عام 2003م مارست مؤسسات اعلامية كبيرة مثل البي بي سي البريطانية BBCCوالسي ان ان CNN دورا كبيرا في عملية بث الاخبار ونقلها من ساحات المعارك في العراق ومدنه، وقد لمع بريق(سي أن أن) مع تهديدات حرب الخليج الثانية 1991م في العراق وتنسيقها وتعاونها مع البنتاغون وقادة الحرب الامر الذي اعطاها نجومية اكثر مع اشهر مراسلي الحرب منهم بيتر ارنيت وكرستين امان بور وميري كالفن ومراسلين عالميين منهم بوب سايمون من(سي بي اس) و (البي بي سي) و (ان بي سي) الامريكية و(زرت دي اف) الالمانية ، كان مراسلو (سي ان ان) واخرون يستمرون في التغطية الاعلامية و التصوير في اثناء تعرض المناطق المحيطة بفندق الرشيد للضربات الجوية منها وزارة الخارجية والتصنيع العسكري بالرغم من تحذيرات ونداءات المرافقين الأمنيين لهم حتى اضطر بعضهم الى ترك الشبكات التلفزيونية تصور الضربات الجوية في حديقة وباحة فندق الرشيد ليلا مع فتح انارة التصوير والنزول الى ملجأ الفندق خلال الغارات الجوية، وان هناك تسريبات من أروقة الدائرة القريبة من صدام أشارت فيما بعد إلى وجود اتفاق سري بين(سي أن أن) والبنتاغون بعدم ضرب فندق الرشيد لتعطي فرصة إلى القناة المذكورة على وجه التحديد وباقي وسائل الاعلام بتغطية مجريات الحرب، اما (السي ان ان) فقد كانت تقوم بتقديم التغذية العكسية للبنتاغون عن طريق تقاريرها المباشرة بإعطاء حجم الإضرار لبعض الأهداف او المسافات التي تقع فيها الصواريخ عن الاهداف الأخرى (ويسمى هذا في المعرفة العسكرية بتصحيح الضربات، وتقوم به المراصد الأرضية عادة ولا يمكن استخدام الأجهزة بدلا عن الراصد الأرضي المعني) (1) حتى ان الصحفي بيتر ارنت اعترف في معرض تعليقه على التغطية الإعلامية الغربية لحربي الخليج الثانية والثالثة في منتدى (الاعلام والحرب) الذي استضافته دبي في شهر تشرين الأول عام 2003بالاتي "إن الحكومة الأمريكية مارست ضغوطا واسعة على وسائل الإعلام، وحاولت التأثير عليها حيث فرضت على الصحفيين المشاركة في الصفوف الأمامية للمعركة، وخضعوا لتدريب على استخدام الأسلحة، بحيث تصبح قدرتهم أقل على نقل الحقيقة بموضوعية"، وكان عدد من الصحفيين التابعين لبعض الفضائيات، قد غطى أخبار الحرب، عبر تنقله بالمدرعات الأمريكية، فيما نصبت بعض الفضائيات كاميراتها على مقدمة الدبابات، التي كانت تتحرك باتجاه بغداد والمدن العراقية الكبرى(2).

ترويج الشائعات

22- وسائل اعلام عربية منها صحف وقنوات فضائية مثل قناة الجزيرة والعربية وصحيفة الشرق الأوسط وموقع ايلاف الالكتروني كان ولا يزال لهم دور مؤثر في ترويج الشائعات بالاتفاق مع الاعلام الارهابي ، فمثلا نقلت قناة الجزيرة القطرية هذا الخبر وهو "سيطر تنظيم الدولة الإسلامية بالكامل على مدينة الرمادي مركز محافظة الأنبار غرب بغداد، وفرت كافة القوات الحكومية من المدينة" في انحياز واضح لتنظيم داعش الارهابي وكذلك تُفسَّر هذه الجملة على أن الجزيرة تحاول اظهار القوات الحكومية العراقية بأنها ضعيفة وغير قادرة على المواجهة.

التفرقة السياسية

او تحاول بث التفرقة السياسية والمذهبية بين الشعب العراقي مثلا استضافت في برنامجها "ما وراء الخبر" الناطق السابق باسم وزارة الدفاع الأمريكية جيف غوردن الذي ذكر أن واشنطن "قلقة" من حصول أعمال عنف ضد السنة في تكريت من "مليشيات" الحشد الشعبي وبثت هذه الحلقة في 2015/4/1م، وعندما يكون الغرب هو من يقوم بصناعة الشائعات وبثها تجد بعض وسائل الاعلام العربي انها تطبيعه طاعة عمياء فمثلا كانت صحيفة "صنداي تلغراف" البريطانية أول مصدر غربي أشاع هذا الخبر فقد ذكرت في عددها الصادر في 12 تشرين الأول 2014 م أن "عشرة آلاف داعشي يقتربون من بغداد، وهم على بعد 25 كيلومتراً تقريبًا عنها". وكذلك فإن ساسة أمريكيون ساروا على خطى الصحيفة البريطانية منهم رئيس أركان الجيش الأمريكي مارتن ديمبسي فقد أعلن أن داعش يكاد يصل الى مطار بغداد الدولي وكذلك فإن السفارة الأمريكية حذرت رعاياها من السفر عبر مطار بغداد الدولي، فضلا عن ذلك فإن وسائل اعلام عربية متعددة اتبعت النهج نفسه حيث بثت قناة "العربية الحدث" السعودية أخباراً عن هجمات شنها داعش على مطار بغداد الدولي ونقلت القناة أن هذه الهجمات تسببت بتوقف حركة الملاحة الجوية في المطار(3).

33- كما نشطت وسائل إعلامية ومواقع الالكترونية محلية والتي تحمل مسميات متعددة وتتبع جهات معروفة وغير معروفة محلية وعربية وإقليمية وعالمية على ترويج كل ما يروع ابناء الشعب العراقي ويبث في انفسهم الخيبة والاحباط عن طريق الشائعات مرة بتهويل الامور والنفخ فيها وتكبير ما هو صغير، ومرة اخرى بتجاهل ما هو كبير ومحاولة تسخيفه وكله لغرض حجب الحقيقة عن الشارع العراقي فمثلا وصف المجاميع الارهابية المسلحة بالثوار أو المجاهدين أو المسلحين ومحاولة تصوير الجيش العراقي بانه جيش طائفي تابع لحزب الدعوة الحاكم او رجال الميليشيات، او بث شائعات أخرى فمثلا تنسيب الهجمات كلها التي حدثت عام 2007م على سبيل المثال الى تنظيم القاعدة في بلاد النهرين وتصوير مسلحي هذا التنظيم على انهم رجال خطرون (4) ومع دخول تنظيم داعش الإرهابي وسيطرته على محافظات في العراق نشطت تلك المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي في الشبكة العنكبوتية في ترويج الأكاذيب وشحن الشارع العراقي بالطائفية السياسية والدينية المقيتة بالتعاون مع أعداء العراق لتنفيذ ما تسمى (حروب الجيل الرابع) التي ترمي الى زعزعة استقرار الدول التي تستهدفها الولايات المتحدة الامريكية وشركائها ومنها العراق عن طريق وسائل عديدة منها نشر الفتن والقلاقل واثارة الاقتتال الداخلي ويتم ذلك باستخدام احدث وسائل التكنولوجيا والاتصالات بهدف القضاء على العراق وجعله دولة فاشلة ومية وتقسيم العراق على أسباب دينية وعرقية (5) ويواجه العراق مع الصمت الحكومي وعدم وجود خطة إعلامية محكمة الشائعات الالكترونية في المواقع وأدوات الاعلام الجديد ولاسيما مواقع التواصل الاجتماعي من جهات متعددة فضلا عن الماكنة الإعلامية لتنظيم داعش الإرهابي التي بنيت أصلا على الكذب والافتراء ونشر الشائعات لبث الخوف والرعب في الاخرين .

وبالحديث عن الشائعات التي استخدمتها التنظيمات المسلحة او ما تعرف بفصائل المقاومة والتنظيمات الإرهابية نتحدث عنها بالخصوص عن حرب الشائعات التي استخدمها تنظيم داعش الإرهابي الذي اتخذ اسم تنظيم الدولة الإسلامية بسبب امتلاك التنظيم ماكنة إعلامية ضخمة مكونة من اذرع عديدة استخدمت وسائل الاتصال والاعلام كلها ومنها المنظومة الالكترونية وتكنولوجيا الاتصال لتحقيق أهدافها في التوسع وإرهاب العالم ، كما أنشأ التنظيم جيشا الكترونيا احتل صفحات كثيرة في مواقع التواصل الاجتماعي وبعض المواقع الالكترونية وغرف الدردشة مستهدفا اهداف عدة في مهام منفصلة وفي اطار خطط اعدت لهذا الغرض حتى انهم جعلوا من المتعاطفين معهم في العالم العربي واوروبا وغيرها من الدول ينظمون لهذا الجيش الالكتروني عن طريق ارسال المعلومات وإعطاء أفكار ووجهات نظر في مجالات عمل وخطط التنظيم.

تصدير افكاره

واعتمد التنظيم على الشائعات بشكل كبير في تصدير أفكاره وتوجهاته الى الدول والمجتمعات ولاسيما في العراق وسوريا اللتين ربط التنظيم اسميهما بوجوده وتوسعه ونشر أفلاماً وثائقية بعنوان "سلسلة صليل الصوارم" بأجزائها المتعددة وغيرها من الإصدارات الأخرى تُظهر العمليات التي قام بها التنظيم في المناطق المختلفة التي كانت تجري فيها المواجهات العسكرية التقليدية قبل سيطرته على مناطق واسعة من شمال العراق وأجزاء كبيرة من سوريا وقد شملت تلك الأفلام الوثائقية رسائل نفسية ومعنوية إعلامية كبيرة أُرسلت بصورة احترافية لكي تخترق عقلية الجندي العراقي لتخويفه وتدميره نفسياً وتعمل مثل هذه الأفلام أدوات حرب إعلامية وتبث شائعات عن هزائم الجيش الكبيرة في معارك متعددة وتضخّم عدد القتلى العراقيين ومن ثمَ تقوّض العقيدة العسكرية الدفاعية والهجومية للجيش العراقي ، وقد اتبع تنظيم داعش هذه الاستراتيجية قبل سقوط الموصل عن طريق تصويره عمليات قتل وإعدام جماعي وذبح ودفن جنود أحياء ونشر إصدارات إلكترونية وإيصالها إلى أكبر عدد من الناس عبر شبكات التواصل الاجتماعي ، ولم تقابل هذه الحالة بعمليات إعادة تثبيت المعنويات العسكرية للجيش العراقي من الحكومة العراقية ونتيجة لذلك استطاع التنظيم أن يربح جزءاً من حرب الشائعات التي شكلت عاملا مهما في تقدمه في الموصل بسبب عدم وجود دفاعات إعلامية عراقية تستطيع مواجهة هجماته لا سيما الإصدارات الإلكترونية المتعلقة بعمليات اغتيال وقعت على طريق بغداد – الموصل وداخل المدينة في وضح النهار فضلاً عن عمليات التفخيخ وزرع العبوات الناسفة مع الإفادة من التأثير الكبير للحرب النفسية والإعلامية واطلاق الشائعات التي شنها عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وسنستعرض في الحلقة القادمة انواع من الشائعات التي بثت بعد عام 2003م.

المصادر

1- جاسم محمد، اعلام الدولة والاعلام الدولي في معارك تحرير الكويت، دويتشه فيله إذاعة صوت المانيا الناطقة بالعربية ، 2012/3/29 للمزيد :www.dw.com//http/ar/

2- للمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة :www.alyaum.com//http/1120352/article

3- قناة الاتجاه الفضائية، تقرير بعنوان الاعلام الغربي والعربي ودوره في العراق، 31/5/ 2015 http://aletejahtv.org

4- موقع BBCباللغة العربية، العراق 2003- 2013رحلة في الكلمات، 20/3/20133؟ للمزيد:www.bbc.com//http/.../2/03/1_iraq_130320anguage_of_war.shtml

5- حازم أبو دومة، الهدم من الداخل استراتيجية حروب "الجيل الرابع" لتقسيم الشرق الأوسط ، مقال منشور في جريدة الاهرام اليومي 2015/3/2.